الأمم المتحدة

A/71/696

الجمعية العامة

Distr.: General
20 December 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون

البند ٦٧ من جدول الأعمال

حق الشعوب في تقرير المصير

رسالة مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

وفقا للتعليمات الصادرة حديثا بشأن حق الرد، تود المملكة المتحدة أن تمارس حقها في الرد على بيان أدلى به ممثل إسبانيا الموقر.

ففي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أثناء المناقشات التي أجريت بشأن البند ٦٧ من جدول الأعمال في اللجنة الثالثة، أدلى ممثل إسبانيا بسلسلة من المطالبات بشأن جبل طارق. ولم تَفهم الأمانة العامة طلب المملكة المتحدة ممارسة حقنا في الرد أثناء ذلك الاجتماع، بمعنى أن الجلسة رُفعت قبل أن ندلي ببياننا. وبناء على ذلك، نود إدراج البيان التالي في المحضر الرسمي لسير الإجراءات:

تود المملكة المتحدة ممارسة حق الرد للإجابة على بيان ممثل إسبانيا الموقر.

وتذكّر المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بسيادتها على جبل طارق والمياه الإقليمية المحيطة به، وتؤكد مجددا أن جبل طارق، بوصفه إقليما منفصلا تعترف به الأمم المتحدة، وبوصفه مدرجا في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي منذ عام ١٩٤٦، يتمتع بالحقوق الممنوحة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وتذكّر المملكة المتحدة أيضا بأن شعب جبل طارق يتمتع بالحق في تقرير المصير. وينص دستور جبل طارق الصادر عام ٢٠٠٦، والذي أقره شعب جبل طارق بإجراء استفتاء، على علاقة عصرية وناضجة بين جبل طارق والمملكة المتحدة.

271216 221216 16-22553 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتكرر حكومة المملكة المتحدة تأكيد تعهدها لشعب جبل طارق منذ أمد طويل بأنها لن تبرم ترتيبات يخضع بموجبها شعب جبل طارق لسيادة دولة أخرى بما يخالف رغبته التي يعرب عنها بحرية وبصورة ديمقراطية. وتؤكد المملكة المتحدة أيضا أنها لن تشارك في أي عملية تفاوض بشأن السيادة ما لم تكن تُرضي جبل طارق.

وتؤكد المملكة المتحدة من جديد التزامها بحماية جبل طارق وشعبه واقتصاده.

وإن حكومتَيْ صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة وفي جبل طارق لا تزالان ملتزمتين التزاما راسخا بمنتدى الحوار الثلاثي باعتباره الوسيلة الأكثر مصداقيةً واتساماً بالطابع البنَّاء والعملي لتعزيز العلاقات بين المملكة المتحدة وجبل طارق وإسبانيا. وتأسف المملكة المتحدة لكون حكومة إسبانيا انسحبت رسميا من تلك المحادثات في عام ٢٠١٢.

وبموجب دستور عام ٢٠٠٦، تتمتع حكومة صاحبة الجلالة في جبل طارق بالاختصاص في جميع مجالات السياسات، باستثناء العلاقات الخارجية والدفاع والأمن الداخلي، التي تحتفظ بالاختصاص فيها حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة. ولذلك، فلا مجال للتفاوض بشأن مشاركة جبل طارق بالفعل، في حد ذاتها، في أي عملية حوار.

وجبل طارق إقليم تنطبق عليه معاهدات الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير. ومن ثم فإن حكومة المملكة المتحدة التزمت بإشراك حكومة صاحبة الجلالة في جبل طارق إشراكا تاما في استعدادنا لعملية الخروج من الاتحاد الأوروبي. ولا يغير تصويت المملكة المتحدة لصالح الانسحاب من الاتحاد الأوروبي بخلاف ذلك التزامها الثابت باحترام رغبات جبل طارق بشأن مسألة السيادة. وكما ذكرنا آنفا، فإننا لن نبرم ترتيبات يخضع بموجبها شعب جبل طارق لسيادة دولة أخرى بما يخالف رغبته التي يعرب عنها بحرية وبصورة ديمقراطية. كما إن المملكة المتحدة لن تشارك في أي عملية تفاوض بشأن السيادة ما لم تكن تُرضي جبل طارق. والمملكة المتحدة وجبل طارق يظلان ملتزمين التزاما قويا بإجراء محادثات على أساس ثلاثي.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٦٧ من جدول الأعمال.

(توقيع) ماثيو **رايكروفت**